



الأمم المتحدة

## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثامنة عشرة

(٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٩

الملحق رقم ٢٤



الرجاء إعادة استعمال الورق



## لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الثامنة عشرة

(٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عقدت لجنة خبراء الإدارة العامة دورتها الثامنة عشرة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وكان موضوعها العام "بناء مؤسسات قوية من أجل إقامة مجتمعات متساوية وشاملة للجميع". وتمثلت الرسالة الرئيسية للدورة في أن بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب يتطلب معالجة أوجه عدم المساواة العميقة الموجودة في العديد من البلدان. وهذا بدوره قد يتطلب أن تقوم المؤسسات على جميع المستويات بدور أكبر في تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها.

وأكدت اللجنة أيضا الدور البالغ الأهمية للمؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ودرست التقدم المحرز وحددت الآفاق الممكنة والإجراءات الموصى باتخاذها فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ الجوانب المؤسسية للهدف ١٦ على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وتم التسليم بإمكانية تعزيز الاستعراضات المتعمقة لهذا الهدف من خلال توفير أدلة أقوى على قدرات الحوكمة وتحليل الاتجاهات في العديد من المجالات، مع مراعاة الروابط المهمة بين الهدف ١٦ وجميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٧. وقدم عدد من البلدان التي تجري استعراضات طوعية وطنية عروضاً بشأن مختلف التحديات والحلول المؤسسية في إطار حوار تفاعلي مع الخبراء.

كما أعادت اللجنة النظر في مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بهدف تفعيلها. وقد يستلزم ذلك مزيداً من العمل من أجل وضع استراتيجيات شائعة الاستخدام، فضلاً عن جمع مزيد من الأدلة حول ما يمكن أن يكون مفيداً أو غير مفيد وفي أي ظرف من الظروف. وقد يتطلب ذلك إشراك الخبراء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك ربط المبادئ بالعمل على مؤشرات الحوكمة بهدف المساهمة في تعزيز الأساس التحليلي لتقييم أثر سياسات الإصلاح.

وأكدت اللجنة أن إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع ومؤسسات عدالة فعالة وخاضعة للمساءلة ترتبط بالتمكين القانوني للفقراء والمهمشين وكذلك باتباع نهج غير خطية وعملية المنحى لإصلاح قطاع الأمن ولبناء السلام. إذ أن هذه النهج تكون أكثر فعالية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان العدالة الانتقالية الشاملة ودعم سيادة القانون على المدى الطويل من خلال المشاركة المجدية لجميع قطاعات المجتمع، لا سيما النساء والفئات الضعيفة.

وأكدت اللجنة كذلك أن تعزيز قدرة القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة يتطلب توافر قدرات ومهارات جديدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً فعالاً، في حين تظل الكفاءات التقليدية في القطاع العام ذات أهمية في هذا الصدد. وأشارت اللجنة إلى ما يمكن أن يؤديه التفكير النقدي والتفكير المرن والتفكير الاستراتيجي والتفكير التصميمي من دور تمكيني في تقديم الخدمات العامة المبتكرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك إضافة إلى مهارات التداول والذكاء العاطفي والاستخدام المناسب للتكنولوجيات الرائدة.

وأشارت اللجنة إلى أن تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني يشكل جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأبرزت أن الإدارة المالية السليمة تتطلب تولي المسؤولية الكاملة عن التدفقات المحلية والدولية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وتعزيز الشفافية المالية من خلال عمليات الميزنة المفتوحة والتعاونية والميزنة القائمة على المشاركة والأداء واللامركزية المالية التي تتناسب مع القدرات والترتيبات المؤسسية دون الوطنية في بلد معين.

واعتمدت اللجنة مشروع قرار ومشروع مقرر لينظر فيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعدت اللجنة أيضاً مساهمة تقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ بشأن جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة وضممان الشمول والمساواة.

## المحتويات

### الصفحة

### الفصل

٦	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها . . .
٦	ألف - مشروع قرار يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده . . . . .
١٠	باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده . . . . .
١١	جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة . . . . .
١٢	الثاني - تنظيم الدورة . . . . .
١٢	ألف - افتتاح الدورة ومدتها . . . . .
١٢	باء - الحضور . . . . .
١٢	جيم - جدول الأعمال . . . . .
١٣	دال - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
١٤	الثالث - بناء مؤسسات قوية من أجل إقامة مجتمعات متساوية وشاملة للجميع . . . . .
١٤	ألف - جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة وضمان الشمول والمساواة . . . . .
١٦	باء - تقييم التقدم المحرز في الجوانب المؤسسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة . . . . .
٢٢	جيم - ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية بالممارسات والنتائج . . . . .
	دال - بناء المؤسسات لتعزيز مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة . . . . .
٢٤	هـ - تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة . . . . .
٢٨	واو - تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني . . . . .
٣١	الرابع - أعمال اللجنة في المستقبل . . . . .
٣٢	مرفق قائمة الوثائق . . . . .

مرفق

## الفصل الأول

### المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يوجّه انتباهه إليها

#### ألف - مشروع قرار يُوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

١ - توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض واعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثامنة عشرة

#### إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٢٣/٢٠١٧ المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ١٢/٢٠١٨ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أسس أتباع نهج في الحوكمة قائم على الشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦<sup>(١)</sup>،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢٧/٦٩ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية، وحقوق الإنسان، والسيادة الوطنية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والسلام والأمن، ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي، باعتبارها عناصر محورية لتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>(٢)</sup>، التي دخلت حيز النفاذ في

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 2349, No. 42146.



**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢١٨/٧٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الذي سلمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

**وإذ يشير أيضا** إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، الذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والشفافية يكون لها دور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

**وإذ ينوه** بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها،

١ - **يجيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الثامنة عشرة<sup>(٣)</sup>، ويعرب عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة بشأن بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، بما يشمل جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة وضمان الشمول والمساواة، وفقا لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩؛

٢ - **يدعو** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٤)</sup> في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضات التقدم المحرز صوب تحقيقها؛

٣ - **يرحب** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

### **بناء مؤسسات قوية من أجل إقامة مجتمعات متساوية وشاملة للجميع**

٤ - **يكبر تأكيد** الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ويدعو المؤسسات إلى استحداث طرق عمل أكثر إبداعًا ومرونة وتكاملاً تحقيقاً لهذه الغاية، ويلاحظ أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة؛

٥ - **يرحب** بمبادرة اللجنة الرامية إلى تقييم التقدم المحرز بشأن الجوانب المؤسسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مساهمة في الاستعراض العالمي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي سيجري على المستوى الوزاري ومستوى مؤتمرات القمة، ويلاحظ مع التقدير عملها في تحديد التقدم المحرز والآفاق الممكنة والإجراءات الموصى باتخاذها فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ الهدف ١٦ على الصعيدين الوطني ودون الوطني، مع مراعاة الروابط الهامة بين الهدف ١٦ وجميع أهداف التنمية المستدامة؛

(٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٩، الملحق رقم ٢٤ (E/2019/44).

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٦ - **يسلم** بأن الاستعراضات المتعمقة للجوانب المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة يمكن تعزيزها من خلال توفير أدلة أقوى على قدرات الحوكمة وتحليل الاتجاهات في العديد من المجالات، فيما يتعلق بأمور منها كفاءات القوى العاملة في القطاع العام، والاتساق على صعيد السياسات والمؤسسات، وإنتاج الخدمات العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة، ومنع الفساد، وعدم التمييز، والشفافية المالية، والوصول إلى المعلومات؛

٧ - **يلاحظ مع الاهتمام** العمل الجاري الذي تقوم به المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للاضطلاع بعمليات مراجعة مدى استعداد الحكومات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعمليات مراجعة الحسابات لتنفيذ أهداف محددة يمكن الاسترشاد بها بشكل مفيد في الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٨ - **يؤكد** أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أي أحد خلف الركب يتطلبان معالجة أوجه عدم المساواة العميقة الموجودة في العديد من البلدان، مما قد يتطلب من المؤسسات على جميع المستويات أن تؤدي دوراً أكبر في تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها، بوسائل منها إعادة التوزيع بصورة أكثر فعالية وبرامج الحماية الاجتماعية، والنظم الضريبية التصاعدية والإدارة الفعالة، والتدابير الخاصة المؤقتة للقضاء على جميع أشكال التمييز وآثارها السلبية المتفاقمة، لا سيما ما يترتب منها على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً؛

٩ - **يؤكد من جديد** الحاجة إلى إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على النظر في إمكانية تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في قراره ١٢/٢٠١٨، على جميع المؤسسات العامة ودعمها لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

١٠ - **يشجع** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية ذات الصلة لتنفيذ المبادئ، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية في هذا الصدد، على نحو شامل، وبالتعاون جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

١١ - **يحيط علماً** بمبادرة اللجنة الرامية إلى ربط مجموعة من الأهداف المتفق عليها عالمياً بكل مبدأ من المبادئ بغية الإسهام في تدعيم الأساس التحليلي الذي يُستند إليه في تقييم أثر سياسات الإصلاح على بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

١٢ - **يرحب** بما تقوم به اللجنة من أعمال من أجل تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات ونظم ذات مصداقية للحكومة والإدارة العامة بعد انتهاء النزاع، ويتطلع إلى زيادة مشاركة اللجنة في تعزيز الحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة في حالات ما بعد النزاع ومساهمتها في عمل لجنة بناء السلام؛

#### المتابعة

١٣ - **يطلب** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها التاسعة عشرة المقرر عقدها في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠٢٠ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠ وأن تقدم توصيات بشأنه؛

١٤ - **يدعو** اللجنة إلى المساهمة في تحليل واستعراض موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس لعام ٢٠٢٠، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

١٥ - **يدعو أيضا** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النهج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات الجاري استحداثها لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٧ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة تحقيقاً للتنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

١٨ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة.

## باء - مشروع مقرر يُوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده

٢ - إن لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، إذ توضع في اعتبارها موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠، توصى المجلس باستعراض واعتماد مشروع المقرر التالي:

### مواعيد الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وجدول أعمالها المؤقت

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- (أ) يقرر أن تُعقد الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠؛
- (ب) يعتمد جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة بصيغته الواردة أدناه:
- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
  - ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
  - ٣ - تقرير غير رسمي عن أنشطة اللجنة وأعضائها في الفترة ما بين الدورات.
  - ٤ - الجوانب المؤسسية لموضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠.
  - ٥ - حوار مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
  - ٦ - الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة: تطبيق المبادئ واستعراض النواتج.
  - ٧ - حكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام.
  - ٨ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد وضمن وصول الجميع إلى العدالة.
  - ٩ - المسائل الناشئة في مجال الإدارة المالية العامة والميزنة من أجل أهداف التنمية المستدامة.
  - ١٠ - التدريب والتوعية من أجل أهداف التنمية المستدامة.
  - ١١ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة.
  - ١٢ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة.
- (ج) يقرر وجوب الاستمرار في إعداد الوثائق التي تدعم جدول الأعمال المؤقت من خلال أساليب العمل المتبعة في اللجنة.

## جيم - مساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

٣ - تود اللجنة أن توجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المساهمة التي قدمتها في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ بشأن موضوع تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة، والتي احيلت إلى رئيس المجلس بصفته رئيس المنتدى السياسي الرفيع المستوى في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩<sup>(١)</sup>. ونظرت اللجنة في جوانب الموضوع المتعلقة بالحكومة والإدارة العامة. ويرد موجز للمساهمة في الفصل الثالث - ألف من هذا التقرير.

٤ - وشارك مارك فلورباي، وهو عضو في لجنة السياسات الإنمائية، في المناقشة بهدف تبادل الأفكار الأساسية المتعلقة بالتمكين والشمول والمساواة والواردة في التقرير الذي قدمته تلك اللجنة إلى المجلس. وكان القصد من التفاعل بين اللجنتين توجيه المشورة في مجال السياسات التي قدمتها لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة والمساهمة بصورة مشتركة في تعزيز فعالية نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - وسيشمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩، المقرر عقده برعاية المجلس، استعراضاً متعمقاً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>. وقررت اللجنة أن تقوم، في الفترة التي تسبق انعقاد منتدى عام ٢٠١٩، بتقييم التقدم المحرز في بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وتحديد وتقييم التحديات الناشئة، والتوصية باتخاذ مزيد من الإجراءات في مجال السياسة العامة، باعتبار ذلك مساهمة رئيسية.

٦ - وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية للجنة في أن الاستعراضات المتعمقة للجوانب المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة يمكن تعزيزها من خلال توفير أدلة أقوى على قدرات الحكومة وتحليل الاتجاهات في العديد من المجالات، على سبيل المثال فيما يتعلق بالاستراتيجيات الشائعة الاستخدام لتفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة. وإن استعراض الهدف ١٦ سنوياً في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى يمكن أن يدعم ذلك. ونظراً إلى الطابع المتكامل الذي تتسم به خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعدم قابليتها للتجزئة، ثمة حاجة ملحة أيضاً إلى تعزيز النهج المتكاملة والتعاونية لمواجهة العديد من التحديات السياسية والمؤسسية التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وترد الملاحظات الرئيسية للمناقشة التقييمية في الفصل الثالث - باء.

(١) انظر [https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22476CEPA\\_contribution\\_to\\_2019\\_HLPF\\_16\\_April\\_2019.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22476CEPA_contribution_to_2019_HLPF_16_April_2019.pdf)

(٢) التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

## الفصل الثاني

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ٧ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناءً على ترشيح من الأمين العام. وعقدت اللجنة دورتها الثامنة عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٨ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.
- ٨ - وافتتح الدورة جوانغ زهو، مدير شعبة المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، ورحب بالمشاركين. وأدى بملاحظة افتتاحية كل من نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمر هلال، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جنمين. ونظرت اللجنة في جميع البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة واختتمت أعمالها باعتماد مشروع التقرير.

#### باء - الحضور

- ٩ - حضر الدورة أعضاء اللجنة الـ ٢٤ التالية أسماؤهم: ليندا بيلمس (الولايات المتحدة الأمريكية)، وغيرت بوكارت (بلجيكا)، وأوبما شودري (الهند)، وإيمانويل داشون (فرنسا)، وكريستينا دوارت (كابو فيردي)، وجيرالدين ج. فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وعلي حمزة (ماليزيا)، وبول جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبريدجيت كاتسريكو (غانا)، ومارغريت كويبا (كينيا)، وما هزو (الصين)، وجوان منديس (ترينيداد وتوباغو)، ولينوس توسان ميندجانا (الكاميرون)، ولويس مويلمان (هولندا)، وغريغوريو مونتيرو (الجمهورية الدومينيكية)، ولمياء المبيض بساط (لبنان)، ويوراي نيميتس (سلوفاكيا)، وكاتارينا أوت (كرواتيا)، وريچينا سيلفيا باتشيكو (البرازيل)، وموني بيزاني (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، وأورا - أورن بوتشاروين (تايلند)، وجوهر رضوي (بنغلاديش)، وعبد الحق سايجي (الجزائر)، وأندريه سوروكو (الاتحاد الروسي).

- ١٠ - وكانت الكيانات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ممثلة في الدورة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومنظمة العمل الدولية.

- ١١ - وحضر الدورة أيضاً مراقبون عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات الصلة. ودُعي المراقبون إلى تقديم بيانات خطية قبل انعقاد الدورة. ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة الثامنة عشرة في الموقع الشبكي للجنة (<https://publicadministration.un.org/en/cepa>).

#### جيم - جدول الأعمال

- ١٢ - كان جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

- ٣ - تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة.
- ٤ - جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين.
- ٥ - ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج.
- ٦ - بناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة.
- ٧ - تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
- ٨ - تقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة.
- ١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة.

#### دال - انتخاب أعضاء المكتب

- ١٣ - شغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال دورتها الثامنة عشرة:  
الرئيسة:

جيرالدين ج. فيزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيسة:

غيرت بوكارت (بلجيكا)

علي حمزة (ماليزيا)

جوان منديس (ترينيداد وتوباغو)

المقرر:

لويس مويلمان (هولندا)

## الفصل الثالث

### بناء مؤسسات قوية من أجل إقامة مجتمعات متساوية وشاملة للجميع

#### ألف - جوانب تمكين الناس في مجالي الحوكمة والإدارة العامة وضمن الشمول والمساواة

١٤ - فيما يتعلق بموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، وهو "تمكين الناس وضمن الشمول والمساواة"، لاحظت اللجنة أنه على الرغم من وجود مبادرات واعدة لتمكين الناس، فإن الاتجاهات الحالية تشير إلى نزعة نحو عدم التمكين. ففي العديد من البلدان، تتفاقم أوجه عدم المساواة. وتطغى أحيانا على الوكالات التنظيمية المصالح التي تهتم بتنظيمها، بدلاً من المصلحة العامة، في حين أن فرض الضرائب على الشركات قد يؤدي إلى تقسيم الأعباء بشكل غير متساوٍ. والضمن الاجتماعي آخذ في التراجع، والعوامل الخارجية للعملة تفتقر إلى التنظيم الملائم، والنزاعات الحادة والواسعة النطاق مستمرة.

١٥ - وبحلول عام ٢٠٣٠، قد يعيش نصف فقراء العالم على الأقل في بيئات هشة ومتضررة من النزاع. وعليه، يجب أن يتصدر السلام وبناء السلام جداول الأعمال المتعلقة بالسياسات من أجل التصدي للفساد وعدم إمكانية الوصول إلى العدالة وعدم فعالية تقديم الخدمات العامة. ففي حال عدم التصدي للنزاع والهشاشة من خلال اعتماد نماذج جديدة مفصلة ومشاركة بين الأبعاد في المجالين السياسي والإداري، من المرجح أن تمتد آثارهما، مما من شأنه تقويض المبادرات المؤسسية والسياساتية الرامية إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب.

١٦ - وفي الوقت نفسه، تفتقر العديد من مؤسسات القطاع العام إلى الموارد والمهارات ووضوح الرؤية. وغالبًا ما يكون لديها وعي يكاد لا يذكر بأهداف التنمية المستدامة وبضرورة السعي إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. وإن التفكير المنغلق يعوق التنفيذ الشامل للأهداف، بما في ذلك التحدي الشامل المتمثل في تمكين الناس من بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع. وحتى في حال وجود الأنظمة والخطط المناسبة، فقد يتأخر أو ينعدم تنفيذها.

#### الانتقال من التفكير التخطيطي العام إلى مسارات التمكين المناسبة للسياق

١٧ - على الرغم من أن تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القوانين غير التمييزية والمساواة في الوصول إلى العدالة، ينبغي أن يكون محور الاهتمام في صنع السياسات وبناء المؤسسات، لا توجد خطة عامة لإصلاح القطاع العام تحقيقًا لتلك الغايات. ويجب أن يتبع كل بلد مسارا خاصا به من خلال البناء على هياكل الحوكمة الخاصة به وواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومواطن قوته المحلية واحتياجاته الفريدة. وتعتبر الإصلاحات التي تنظر في إمكانية اتباع نهج حوكمة المرح، أي الحوكمة القائمة على مزج أساليب مختلفة، ذات أهمية لأنه يُرجح أن تكون مراعية للسياق. وقد يكون التعلم من الأقران مفيداً لدعم استخلاص العبر من التجارب الناجحة أو الفاشلة.

١٨ - وشددت اللجنة على أن الجمع بين طرق متعددة للحد من أوجه عدم المساواة والفقير أمر لا بد منه من أجل التغلب على التفكير المنغلق. وينبغي أن تتوافق السياسات العامة لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية مع حلول مراعية للبيئة من أجل تصحيح الاختلالات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بناء زخم جديد بين أهداف التنمية والاستدامة، لا سيما من أجل تلافي الضعف الاقتصادي



والتدهور البيئي والإقصاء الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى تعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة لدى المواطنين والحكومات الوطنية ودون الوطنية.

### صوب اعتماد نظم الحوكمة والإدارة العامة الملائمة للحد من عدم التمكين

١٩ - يتطلب ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب أن تدرك الحكومات من يترك خلف الركب، وكيفية ومكان حدوث ذلك. وينبغي أن تسترشد المؤسسات والخطط والإجراءات الملموسة لحفز التمكين والشمول والمساواة بالمبادئ الأحد عشر للحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٨ (انظر E/2018/44، الفقرة ٣١). ويتصل الشمول اتصالاً مباشراً بخمسة من تلك المبادئ، وهي: المشاركة، والتفويض، وعدم التمييز، والإنصاف بين الأجيال، وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٢٠ - ولا يمكن للقوى العاملة في القطاع العام أن تعزز المساواة والإدماج إلا في حال تدريبها وتمكينها من أجل التعاون مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويجب أن يكون قادة القطاع العام مدركين لما تنطوي عليه القوى العاملة في القطاع العام التي يتم تمكينها من إمكانات. وينبغي إيلاء اهتمام صريح وخاص للتعليم الجيد الشامل للجميع مع التركيز على مجموعات المهارات التي برزت حديثاً بالنسبة إلى القوى العاملة في القطاع العام مثل التفكير النقدي والتفكير التصميمي والتفكير المرن والتفكير الاستراتيجي والذكاء العاطفي. ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءاً من مناهج الكليات الوطنية للإدارة العامة.

### ضمان وسائل التنفيذ

٢١ - لاحظت اللجنة أن بإمكان الاقتصاد الشامل والسياسات المالية المنصفة التقليل من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الناس. وينبغي للحكومات استعراض سياساتها المالية للتأكد مما إذا كان تحصيل الضرائب على السلع والخدمات الأساسية له تأثير سلبي على من يترك خلف الركب من أفراد وفئات سكانية. وسيطلب تسريع وتيرة التقدم تعبئة الموارد المالية وإيجاد طرق مبتكرة للحصول من القطاعين العام والخاص على الدعم المالي والاستثمار من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي ألا تراعى منظورات عدم ترك أي أحد خلف الركب في الإيرادات العامة فحسب، بل أن تدرج أيضاً في صميم القرارات المتعلقة بالإنفاق العام.

### تمكين الحكومات المحلية

٢٢ - الحكومات المحلية أفضل من يعرف احتياجات المجتمعات المحلية. ومع ذلك، فإن التركيز على الحلول المحلية وبناء القدرات المحلية من أجل التنمية المستدامة على النحو الواجب لا تزال تشوبه جوانب نقص. وقد يكون من المفيد تعزيز التمكين الإداري والمالي اقتراناً ببناء قدرات الحكومات المحلية. ويمكن أن تكون الحوكمة المتعددة المستويات والتفويض في الوقت الحقيقي أمراً أساسياً لتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع على الصعيد المحلي والتشجيع على تولي المسؤولية وتعزيز الإنتاج المشترك وتكثيف السياسات والخدمات.

## توحيد القوى من خلال التعاون والمشاركة

٢٣ - أكدت اللجنة كذلك ضرورة اعتماد طرق تشاركية وشفافة في تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن غير المجدي اتباع نهج التمكين التنازلية، حيث تُقرر مصالح الناس سلفاً أو تُفرض عليهم. ويجب أن تصبح العمليات التصاعدية للمشاركة والحوكمة التشاركية جزءاً من العمليات السياسية، بدءاً من تصميم السياسات وصولاً إلى اعتمادها، ومن تنفيذها إلى رصدها واستعراضها. ولا ينبغي أن تشمل هذه الحوكمة التشاركية الدولة والمجتمع فحسب، بل أيضاً الأسواق: إذ يتطلب التصدي لأوجه عدم المساواة وعدم ترك أي أحد خلف الركب وجود اقتصاد شامل.

٢٤ - وإن الناس في نهاية المطاف هم القادرون على تحقيق أهدافهم. وينبغي إيلاء الاهتمام لتمكين النساء والفتيات وكذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، لا سيما في ضوء شيخوخة القوى العاملة في القطاع العام في بعض البلدان.

## باء - تقييم التقدم المحرز في الجوانب المؤسسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

٢٥ - عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة، لم يكن قد تحقق توافق يذكر في الآراء بشأن طريقة المضي قدماً في تحقيق الهدف ١٦. ونظراً لاتساع نطاقه، تعمل مجموعات مختلفة من الجهات صاحبة المصلحة على غايات مختلفة مرتبطة بمجالات الهدف الرئيسية الثلاثة، وهي السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وقد حققت العديد من الشبكات تقدماً في هذا الاتجاه الذي يقصد عقد اجتماعات لجماعات الممارسين التي تعمل على مختلف جوانب الهدف ١٦.

٢٦ - وقررت اللجنة تقييم الجوانب المؤسسية للهدف، مع مراعاة الروابط الهامة بين الهدف ١٦ وجميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ١٧، والقيام بذلك من خلال الإمعان في دراسة العناصر الأساسية للفعالية والمساءلة والشمول. وبالنظر إلى نطاق العوامل التي تؤثر على بناء المؤسسات وطابعها التقني المعقد والتفاعل القائم بينها، من الصعب النظر في عناصر محددة بمعزل عن بعضها البعض. وتتفاقم التحديات التحليلية التي ينطوي عليها استعراض التقدم بسبب الأدلة المحدودة على الاتجاهات العالمية في العديد من المجالات والافتقار نسبياً إلى تقييم لأثر الإصلاحات المؤسسية على تحقيق أهداف وغايات محددة.

٢٧ - وشددت اللجنة على أنه لا ينبغي النظر إلى بناء المؤسسات كممارسة كفاءة تكنوقراطية، قد تؤدي إلى تعزيز الوضع الراهن، ولكن من منطلق روح خطة عام ٢٠٣٠ وكجزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة لعدم ترك أي أحد خلف الركب، والحد من أوجه عدم المساواة، والتصدي للتدهور البيئي، وتعزيز الرفاه للجميع وتناول الأولويات الأخرى للتنمية المستدامة على المستويين الوطني ودون الوطني.

٢٨ - ودخلت اللجنة في حوار مع ١٠ من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية بهدف تشجيع التفاعل المباشر مع البلدان المهتمة بشأن النجاحات والتحديات المؤسسية التي حددتها البلدان ذاتها. وطرح كل من أذربيجان وإندونيسيا وأوروغواي وآيسلندا والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكرواتيا وكوت ديفوار وليختنشتاين قضية يعينها للمناقشة.

## إحراز التقدم في بناء مؤسسات فعالة

### تعزير الكفاءات

٢٩ - عند دراسة مسائل الفعالية، أكدت اللجنة على الضرورة الحاسمة لتطوير كفاءات في القطاع العام يمكن أن تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتوفر غايات أهداف التنمية المستدامة مبادئ توجيهية لتحديد أنواع الكفاءات المطلوبة. وتتطلب التغيرات السريعة في المجتمع، بما في ذلك التطور التكنولوجي، التطوير المستمر للمعارف والمهارات.

٣٠ - وينبغي أن تُراعى في تطوير هذه الكفاءات القدرات الحالية والاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل لحكومة المستقبل. ويمكن أن تؤدي كليات الإدارة العامة ولجان الخدمة العامة ووكالات التطوير في مجال الإدارة أدوارا هامة. كما أن توفير التعليم الجيد للجميع يمثل الركيزة الأساسية لتنمية الموارد المؤسسية والبشرية.

### تعزير وضع سياسات سليمة واتساق السياسات

٣١ - أكدت اللجنة على أن الإجراءات التي تتخذ لإحراز تقدم في تحقيق الهدف ١٦ يجب أن تسترشد بأوجه الترابط مع جميع الأهداف الأخرى، مثل الهدف ١٠ المتمثل في الحد من انعدام المساواة، وبالوثائق الختامية الأخرى لمؤتمرات الأمم المتحدة، مثل الخطة الحضريّة الجديدة. وثمة حاجة ملحة إلى نصح متكاملة وشراكات تعاونية للتنفيذ. وثمة حاجة أيضا إلى جمع الأدلة على الطرق التي كانت فعلا مجدية في السياقات القطرية المختلفة.

٣٢ - وكما نوقش في الدورات السابقة للجنة، يمكن تحقيق التكامل الأفقي والرأسي من خلال مجموعات تتألف من آليات مختلفة. وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق اتساق السياسات في مواءمة الرؤية والاستراتيجيات والخطط الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة والخطط الإقليمية، مثل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ويندرج تجنب الازدواجية في نظم الرصد وجمع البيانات في إطار هذه المواءمة.

### تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٣٣ - على الرغم من النجاحات التي تحققت في الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات، فقد أثرت أحيانا شواغل إزاء ما يترتب عنها من حيث جودة الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكلفتها، أو إزاء تحول الحكومة بحكم الأمر الواقع إلى شريك ثانوي. وفي إطار السعي إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، من الأهمية بمكان ضمان أن يكون لكل من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني دور واضح يؤديه في إطار للمساءلة محدد تحديدا جيدا، وأن تقر القوانين واللوائح التي تنظم هذه الترتيبات بالأهمية المحورية للمصلحة العامة. ويمكن أن يساعد ذلك في تحديد نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص وضمان استفادة جميع الأطراف. وقد تسهم الرقابة العامة، على سبيل المثال من خلال تقارير مراجعة الحسابات المستقلة، في فعالية هذه الترتيبات.

## إحراز التقدم في بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة

### تعزير ثقافة المساءلة

٣٤ - وافقت اللجنة على ضرورة النظر في مسائل المساءلة في سياق النظم والثقافات الوطنية. وينبغي الاستعانة بالرصد والمؤشرات على حد سواء في قياس الأداء وتشجيع السلوكيات التي تعجل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - ويمكن اعتبار الشفافية والمساءلة من المنافع العامة اقتصاديا حيث تعطى قيمة مبالغ بها إلى جانب العرض من المعادلة. فعندما يتعلق الأمر بإمكانية الوصول إلى المعلومات، على سبيل المثال، غالبًا ما يتم التركيز بشكل مفرط على كفاءة الجهات المنتجة بدلاً من احتياجات الجهات المستهلكة، مما يقوض دور المعلومات في بناء مؤسسات خاضعة للمساءلة.

٣٦ - ويمكن أن تدعم أطر المساءلة تعزير الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، ولكن أداء عملها بشكل سليم يتوقف على تحديد مسؤوليات واضحة وجزاءات ذات المصدقية على السواء. ففي العديد من البلدان، أدى الافتقار إلى جزاءات واجبة التنفيذ إلى الحد من فعالية أطر المساءلة.

### تعزير الشفافية

٣٧ - لاحظت اللجنة أن الأحكام المتعلقة بتعزيز الحق في الحصول على المعلومات تقتصر على القطاع العام في العديد من البلدان، وغالبًا ما يكون تنفيذها خاضعاً لقيود دوّما داع. وبغية ضمان المساءلة وإفساح المجال أمام الرقابة العامة، إن الحصول على المعلومات يجب أن يُضخ فقط لاستثناءات محددة ومحدودة وفقاً لما ينص عليه القانون ويتم تحديده من خلال عملية مفتوحة. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي تعميم الاحتجاج بالأمن القومي لاستبعاد مسائل الدفاع من الرقابة البرلمانية. وإن الحق في الحصول على المعلومات ينبغي أن يسري أيضاً على المعلومات التي يحتفظ بها القطاع الخاص.

٣٨ - وتبين أيضاً أن مبادرات المساءلة الاجتماعية واعدة. فعلى سبيل المثال، يمكن لجلسات الاستماع العامة، إذا ما اقترنت بالحصول على المعلومات، أن تعزز المساءلة عن تقديم الخدمات العامة وأن تكشف عن الفساد الإداري. لكنها تواجه أيضاً تحديات. فعندما يأتي التمويل من جهات مانحة أجنبية أو من القطاع الخاص، عادة ما تكون آليات المساءلة مصممة لتلبية احتياجات الجهات المانحة بدلاً من احتياجات المواطنين.

### تعزير المؤسسات الرقابية

٣٩ - شددت اللجنة على أن البرلمانات تؤدي دوراً محورياً في الرقابة العامة، لكنها غالباً ما تفتقر إلى الإرادة السياسية والنفوذ اللازم للإشراف الفعال على الإدارة الحكومية. وعادة ما تركز البرلمانات على العمليات، وليس على النتائج. ويعد تعزير الرقابة على الميزانية أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد، وتفرض الإجراءات البرلمانية على البرلمان التزاماً بمناقشة جميع وثائق الميزانية الرسمية. وينبغي إعداد هذه الميزانيات على أساس أهداف أداء واضحة. ويمكن أن تكون الميزانيات المعروضة على المواطنين والتي تزود عامة الجمهور بمعلومات أساسية عن المالية العامة مفيدة أيضاً في التواصل مع البرلمانيين وينبغي تعزيرها.

٤٠ - وللمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أيضاً دور حاسم في ضمان مساءلة القطاع العام ويمكن أن تكون فعالة في التصدي للفساد الإداري. ومع ذلك، يظل عدم استقلال المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في العديد من البلدان يشكل مصدر قلق. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تفتقر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات إلى القدرة على تحقيق كامل إمكاناتها. فبعضها قادر على إجراء عمليات التحقق من الامتثال والمراجعة المالية فقط، في حين أن عمليات مراجعة الأداء التي تركز على رفاه المواطنين قد تكون مهمة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المجتمعية.

٤١ - وينبغي استخدام تقارير مراجعة الحسابات بصورة أكثر منهجية لزيادة الوعي بأداء برامج القطاع العام وبالتالي تشجيع مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في تعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة. وإن عدم متابعة توصيات مراجعة الحسابات تعتبر هي أيضاً مشكلة.

#### تعزيز المساءلة في تقديم الخدمات العامة

٤٢ - لاحظت اللجنة أن نشر تقارير أداء الخدمات العامة يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز المساءلة عن تقديم تلك الخدمات. وقد تنقل هذه التقارير بيانات عن التصورات العامة لجودة الخدمات وكذلك مؤشرات العمليات والنواتج مثل عدد حالات التأخر والحالات التي تمت معالجتها وما إلى ذلك. وكما تكون تقارير الأداء فعالة في إلهام التغييرات، يجب أن يكون الجمهور على استعداد للتواصل مع الإدارة العامة ومطالبتها بتحقيق النتائج، الأمر الذي يتطلب مستوى ما من الثقة في الإدارة.

٤٣ - ويمكن أيضاً الوقوف على مجموعة متنوعة من الأساليب التي تتجاوز الرقابة الرسمية في قطاعات محددة والتي يمكن تعزيزها. فعلى سبيل المثال، يتم اللجوء في تصميم البرامج وتنفيذها إلى المشاركة من أجل تعزيز المساءلة في مجال التعليم.

٤٤ - وفي السنوات الأخيرة، تضاغت مرصد الخدمات العامة والمختبرات الخاصة بالابتكار في مجال الخدمة العامة. وللصحافة دور توعوي في زيادة وعي المواطنين بالمسائل المتصلة بالمساءلة في مجال تقديم الخدمات العامة.

٤٥ - وقد تكون موثيق الخدمات العامة أدوات هامة من حيث توفير معايير يمكن أن يقاس بها الأداء. ولكنها غير كافية وينبغي أن تكون مصحوبة بمعايير ومؤشرات وقواعد وتوقعات أخرى للخدمات العامة. وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد تقييم الأداء الفردي وربط رواتب الموظفين العموميين بالأداء الفردي، وذلك على غرار النموذج المتبع في القطاع الخاص، مع الإقرار بالصعوبات التي قد تنشأ في تقييم الأداء بموضوعية.

#### إحراز التقدم في بناء مؤسسات شاملة للجميع

عدم ترك أي أحد خلف الركب

٤٦ - كررت اللجنة التأكيد على أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون مبدأً أساسياً للإدارة العامة وأن السياسات العامة ينبغي أن تراعي احتياجات وتطلعات جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك أشدها فقراً وأكثرها ضعفاً، وتلك المعرضة للتمييز. وكانت الاستراتيجيات المؤسسية لعدم ترك أي أحد خلف الركب موضوع نقاش في الدورات السابقة وشكلت الأساس لمساهمات اللجنة في مواضيع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك مساهمتها في الاستعراض المواضيعي لعام ٢٠١٩ بشأن تمكين الناس وتعزيز المساواة والإدماج. وللإطلاع على تقييم اللجنة الموجز للتقدم المحرز في ما يتعلق بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، انظر الفصل الثالث - ألف<sup>(٣)</sup>.

#### تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية

٤٧ - لا يزال التمييز ضد النساء والأقليات والشعوب الأصلية والمجموعات الأخرى يمثل مشكلة عالمية. والتنمية الجنسانية مستمر وغالباً ما لا تؤدي التدخلات القائمة على الاعتراف بالجنسانية إلى تغيير حقيقي، بل قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى تعميق الفجوة بين الجنسين. ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من التمييز وكسر الحواجز الثقافية. وقد تساعد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في تحقيق ذلك وقد تبنت العديد من الدول شكلاً من أشكالها خلال العقد الماضي.

٤٨ - وينبغي أن تكون الإدارة العامة القدوة في مجال مكافحة التمييز. أما فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين، فتتحمل الإدارة العامة المسؤولية عن اتخاذ إجراءات في مجالات مثل التزيينات، وتقليل الفجوة في الأجور بين الجنسين، وإنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي. وتعد التربية المدنية وسيلة هامة لمكافحة التعصب والاستقطاب داخل المجتمعات.

#### المشاركة

٤٩ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء قلة التقدم المحرز في توسيع نطاق الفرص المتاحة للمواطنين من أجل إبداء آرائهم بشكل منتظم في إطار عمليات صنع القرار. فعلاً ما اقتصرت المواطنة والمشاركة على عملية التصويت، التي قد يتبعها نفور في حال اختلفت فيما بعد مصالح الممثلين المنتخبين عن مصالح المواطنين. وفي العديد من السياقات، قد تكون آليات التشاور، على الرغم من أنها أنشئت رسمياً، غير فعالة أو غير صالحة للعمل، ولا تولي الاعتبار الكافي للتحليل والتداول القائمين على الأدلة ولا يكون لها أي تأثير أو أي تأثير يذكر على القرارات المتعلقة بالسياسات.

#### دور الحكومات المحلية

٥٠ - مشيرة إلى المناقشات السابقة بشأن دور السلطات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شددت اللجنة مرة أخرى على أن الحكومات المحلية في وضع جيد يمكنها من إيجاد الحلول وتنفيذها على مستوى القاعدة الشعبية، مثل حلول الإسكان المحلية للمشردين، وأن أنشطة بناء قدرات الحكومات المحلية وتدريب المسؤولين المنتخبين محلياً تظل مصدر قلق بالغ بالنسبة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف.

٥١ - ورغم وجود التزام واسع على ما يبدو بمبدأ التفويض عموماً، لاحظت اللجنة اتجاهها مقلقاً نحو إضفاء الطابع المركزي على مهام الحكومات وسلطاتها على الصعيد العالمي حيث أن الحكومات المحلية، التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى سلطة صنع القرار والقدرة على أداء المهام المرتبطة بتقديم الخدمات

(٣) المساهمة متاحة بالكامل على الموقع الشبكي التالي:

[https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22476CEPA\\_contribution\\_to\\_2019\\_HLPF\\_16\\_April\\_2019.pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/22476CEPA_contribution_to_2019_HLPF_16_April_2019.pdf)

العامية الأساسية، تسعى إلى اعتماد نهج متكاملة ومهام أخرى تتصل بتنفيذ غايات محددة من أهداف التنمية المستدامة.

### مواصلة رصد واستعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

٥٢ - كان أحد التحديات الرئيسية في تقييم التقدم المحرز بشأن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة شدة التباين بين المؤسسات على نطاق البلدان، وكذلك بين أدائها وفعاليتها. وهذا يعني أن المؤشرات العالمية ليست كافية بشكل جيد لقياس التقدم المحرز بشأن الهدف ١٦ أو الوقوف على أوجه التعقيد في بناء مؤسسات قوية. فنظم الرصد لا تقوم فقط بإنتاج المعلومات؛ بل إنها تسهم أيضا في إبقاء بعض المسائل مدرجة على جدول الأعمال.

٥٣ - والتمييز بين النواتج والنتائج والآثار أمر بالغ الأهمية لرصد الهدف ١٦. وعادة ما تركز المؤشرات المتفق عليها عالميا على النواتج والعمليات، بدلا من التركيز على النتائج والآثار. فلمهم ليس عدد القوانين التي تُسن أو وجود عمليات قائمة، بل ما تحدته السياسات من تغيير يعزز رفاه الناس. وينبغي استخدام هذا المعيار البسيط لتقييم فعالية السياسات.

٥٤ - وبغية توفير بيانات عن التقدم المحرز، تقوم البلدان بتطوير قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية. ومع ذلك، في حالة الهدف ١٦، لا يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية توفير جميع المعلومات ذات الصلة، ويجب تعبئة مصادر أخرى، بما في ذلك المصادر النوعية. والأهم من ذلك، أن بعضا من أبعاد الهدف ١٦، الفساد مثلا، حساس من الناحية السياسية وقد لا تكون لدى الحكومات دائما حوافز قوية لإنتاج بيانات موثوقة بشأنه.

٥٥ - وعند رصد الهدف ١٦، قد يكون للجهات صاحبة المصلحة خارج الحكومة دور تؤول إليه. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسات بحوث السياسات المستقلة أو اللجان والمجالس المالية، التي تنظر في السيناريوهات وبرامج الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، شريطة أن تكون مساهمتها أكثر من مجرد تجميل لسياسات مثيرة للخلاف.

٥٦ - ورغم تسليط الضوء في كثير من الأحيان على الرصد نظرا لما يتسم به من أهمية في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن التقييم يعد أيضا أمرا بالغ الأهمية. وعند استعراض التقدم الذي سيحرز في المستقبل بشأن الهدف ١٦، قد يتعين بذل مزيد من الجهود لتقييم أثر سياسات الإصلاح المؤسسي في تحقيق غايات محددة.

٥٧ - وقد كان لبعض السياسات الوطنية أثر إيجابي في ضمان الشمول وتعزيز التمكين. وركزت العديد من هذه المبادرات على إمكانية حصول أكثر الفئات حرماناً على الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك في مجالات التعليم والسكن والرعاية الصحية والحصول على فرص العمل.

٥٨ - ولاحظت اللجنة أن بعض البلدان، التي تسجل مستويات منخفضة من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قد نفذت بنجاح برامج محددة الهدف، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير السكن، وشبكات الأمان التي تقدم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر الوحيدة العائل، وتوفير الكتب المدرسية مجاناً، وغيرها من المجالات. ولوحظ أن توفير الرعاية الصحية الأساسية للجميع مجاناً ساهم في زيادة إنتاجية العمال والحد من التغيب عن المدارس، من بين فوائد أخرى.

٥٩ - وسلط الضوء على أهمية الحصول على التعليم الجيد. وشملت الآثار الإيجابية المذكورة لهذه التدخلات في مجال السياسات جملة أمور منها انخفاض مستويات الفقر ومعدلات الأمية ومعدلات التسرب من المدارس وارتفاع متوسط العمر المتوقع.

٦٠ - ولاحظت اللجنة مدى محدودية المبادرات التي تعالج فقر الدخل وحده. إذ يتطلب ضمان الشمول والتمكين سياسات متسقة طويلة الأجل تتجاوز نهج الدخل النقدي أو المتاح القصيرة الأجل. فإن أثر السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة والمياه والطاقة والصرف الصحي والإسكان وغيرها من السياسات غير النقدية على ضمان الشمول يكون أكثر فعالية ويؤدي إلى الاستدامة.

٦١ - وإن تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات العامة الجيدة يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة في المؤسسات. وغالباً ما تكون لمبادرات المساءلة الاجتماعية، على سبيل المثال في مجال التعليم أو لرصد النزاعات ومنع نشوبها، آثار إيجابية. كما أن المنصات الإلكترونية للمشاركة يمكن أن تساعد في تيسير التواصل بين المؤسسات والمواطنين.

## جيم - ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية بالممارسات والنتائج

٦٢ - يؤدي العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة حالياً لوضع إطار لمبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٨، غرضاً مزدوجاً: وضع الخطوط العريضة لعملية شاملة وتعاونية من أجل بناء مؤسسات قوية على جميع المستويات وإثراء ما يُقدم من مشورة في مجال السياسات بشأن مسائل في مجالي الحوكمة والإدارة العامة، وذلك سعياً إلى تعزيز الدعم القائم على الأدلة والعملية المنحى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٣ - وشكل فريق عامل غير رسمي من الأعضاء خلال فترة ما بين الدورات للمضي قدماً بالمبادرة. وحددت المسائل الناشئة فيما يتعلق بأنشطة الفريق في ورقة قدمت إلى اللجنة في هذه الدورة (E/C.16/2019/4).

## التوسع بشأن الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام

٦٤ - أشارت اللجنة إلى أن ٦٢ استراتيجية شائعة الاستخدام لتفعيل المبادئ قد تم تحديدها كجزء من الإطار، كل واحدة منها ترتبط بمبدأ من المبادئ الأحد عشر. ووافقت اللجنة على أن الفهم المشترك للمفاهيم والعوامل الرئيسية التي تدعم تنفيذ كل استراتيجية يمكن أن يساعد في رؤية الصورة الكاملة لعملية بناء المؤسسات وتبادل النتائج ذات الاهتمام المشترك والسعي إلى تحقيق الأولويات وفقاً لذلك. وشجّع الفريق العامل على القيام بدور قيادي في تحديد العوامل والمحددات والتحديات المتصلة بالإقبال على تلك الاستراتيجيات والنظر في مدى اتباع كل منها في القطاع العام في جميع أنحاء العالم، مع الاعتراف بأن الدراسات الاستقصائية العالمية الموثوقة قد لا تكون متاحة دائماً.

٦٥ - وكما أشير في المداولات السابقة للجنة، يمكن توضيح هذه التوجيهات بشكل مفيد من خلال دراسات الحالات الفردية، والنهج الواعدة المعتمدة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، والفرص المتاحة للتواصل مع الآخرين من خلال التعاون الدولي والتعلم من الأقران والبحوث التي يتولاها الأقران.



## التواصل مع الخبراء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد العالمي

٦٦ - أشارت اللجنة إلى ضرورة أن تستند التوجيهات التقنية إلى رأي خبراء عالميين من أجل ضمان الجودة وإشراك المنظمات ذات الصلة بشكل منهجي. وسيكون بناء توافق الآراء بين الخبراء وأصحاب المصلحة على الصعيد العالمي أمراً مهماً أيضاً لتجنب اتباع نهج عشوائي وأمراً أساسياً للتنفيذ الناجح في مختلف السياقات الإنمائية. وينبغي السعي بنشاط إلى تحقيق التواصل المستمر مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى التي لديها خبرة كبيرة في مسائل الحوكمة.

٦٧ - وعند تقييم أهمية البحوث ذات الصلة، ينبغي الحرص على ضمان أن تستند الخيارات المنهجية إلى أدلة وأن تكون تصاميم ونهج البحث مناسبة للغرض وذات طابع تشاركي ومنحى عملي ومن المرجح أن تولد النتائج المرجوة. وإن استعراضاً يجريه الأقران، سواء داخلياً أو خارجياً، باتباع عملية واضحة المعالم قد يكون ضرورياً جداً.

٦٨ - وأشارت اللجنة إلى تعاون فريقها العامل غير الرسمي مع مبادرة التنمية التابعة للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ورحبت بدعوة المبادرة إلى تقديم إسهامات من أجل وضع نموذج لمراجعة الحسابات في المستقبل فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالاعتماد على مبادئ الحوكمة الفعالة.

٦٩ - ويمكن أيضاً دعوة جهات التقييم على الصعيد العالمي إلى إسداء المشورة بشأن طرق تحليل ما يترتب على القواعد الأساسية المجسدة في المبادئ المتعلقة بتحقيق الأهداف من أثر في مختلف السياقات الإنمائية، وكذلك بشأن طرق تحليل قوة الأثر المترتب على الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام في تفعيل كل مبدأ.

## ربط المبادئ بالعمل المتعلق بمؤشرات الحوكمة

٧٠ - وافقت اللجنة على جدوى ربط مجموعة من المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة بكل مبدأ من المبادئ كما هو موضح في مرفق الورقة، بهدف المساهمة في تعزيز الأساس التحليلي لتقييم أثر سياسات الإصلاح في بناء مؤسسات قوية وتحقيق الأهداف.

٧١ - ولاحظ كل من اللجنة وفريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة وجود درجة عالية من الاتساق المفاهيمي بين إطار دليل برايا ومبادئ الحوكمة الفعالة، على الرغم من بعض الاختلافات في المصطلحات. ورحبت اللجنة بالتعاون المستمر مع فريق برايا ولاحظت أنه قد يكون من المفيد المساهمة في المجالات التي تكون الأوساط الإحصائية قد خصصت لها قدراً أقل من الدراسة، على سبيل المثال فيما يتعلق بمبادئ التعاون، والرقابة المستقلة، والتفويض، والإنصاف بين الأجيال.

٧٢ - ولاحظت اللجنة أن وضع منهجيات لمؤشرات من المستوى الثالث للهدف ١٦ هو أحد الأنشطة الرئيسية لفريق برايا، وتتطلع إلى أن يحرز الفريق مزيداً من التقدم في هذا المجال قبل الاستعراض العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي سيجريه في عام ٢٠٢٠ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واللجنة الإحصائية.

## تعزيز تفعيل المبادئ على المستوى القطري

٧٣ - رحبت اللجنة بالالتزام الرائد الذي أبدته إكوادور بتفعيل المبادئ. وقد تكون لجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة على الصعيدين العالمي والإقليمي جهات شريكة قيمة في دعم تنمية القدرات ذات الصلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وفي استعراض ورصد استخدام البلدان المهتمة لهذه المبادئ.

٧٤ - وأشارت اللجنة إلى ضرورة أن يركز المزيد من البحوث التي تجريها الشبكات الأكاديمية وغيرها من الجهات على تطبيق المبادئ في مختلف السياقات الإنمائية، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع، ودراسات التجارب الناجحة والفاشلة في مجال الحوكمة، ودور التكنولوجيات الجديدة في تنفيذ الاستراتيجيات الشائعة الاستخدام، وتقييم أفضل السبل لتطبيق المبادئ داخل المؤسسات القائمة والترويج لها بين القوى العاملة في القطاع العام.

٧٥ - وأكدت اللجنة فائدة إشراك أوساط ومعاهد التعليم العالي والتدريب المهني. وبالمثل، يتعين النظر في زيادة الوعي بالمبادئ من خلال التربية المدنية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى.

## دال - بناء المؤسسات لتعزيز مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة

### النهج الإنمائية لتحقيق العدالة الشاملة للجميع

٧٦ - شددت اللجنة على أن النهج الخطية والقصيرة الأجل لبناء السلام وقلة إدراك الظروف المحلية وانعدام التواصل الملائم مع الجهات الفاعلة المحلية يمكن أن تعوق الجهود الرامية إلى إعادة بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من النزاع. وترتبط إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة وضمان سيادة القانون ارتباطاً وثيقاً بالتمكين القانوني للفقراء والفئات الضعيفة الأخرى. ويتطلب التمكين القانوني كفالة الهوية القانونية بالإضافة إلى التعليم الجيد والمعلومات وإمكانية الاستفادة من الخدمات القانونية الميسورة التكلفة وعمليات تسوية المنازعات والمعونة القانونية. وفي كل هذه المجالات، يعد الوعي الثقافي أمراً بالغ الأهمية.

٧٧ - وإن التغييرات التي تحدث تدريجياً على فترات زمنية أطول والتي تركز بشكل خاص على الفئات السكانية المهمشة قد تكون أيضاً مفيدة. وتتيح النهج غير الخطية العملية المنحى لإصلاح قطاع الأمن مزيداً من المرونة في إنفاذ العدالة. وهي تستلزم الانتقال من المبادئ إلى الممارسات، وتحديد المشاكل وتحليلها من حيث قيم ومصالح وتوقعات أصحاب المصلحة، بمن فيهم الموظفون العموميون.

٧٨ - وكشفت البحوث التي أجريت مؤخراً بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على وجه التحديد، ثلاثة تحديات تعوق فعالية التدخلات الدولية: الافتقار إلى التمويل المرن، والطابع المعقد لإدارة اللوجستيات، والافتقار إلى رقابة كافية على الموردين.

### النهج المعاصرة للأمن والعدالة

٧٩ - لاحظت اللجنة أن الهدف ١٦ يضع الأمن البشري في صميم المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع ويربطه بالحوكمة الفعالة وسيادة القانون وإمكانية الوصول إلى العدالة. ويقر ضمناً بضرورة اتباع نهج شاملة طويلة الأجل وسببية لتسوية النزاعات.

٨٠ - ويستلزم تعزيز الأمن والعدالة وجود عقلية عدم ترك أي أحد خلف الركب على المدى الطويل. وهو يتطلب الانتقال من التمركز حول الدولة وحول التكنولوجيا إلى التعامل مع المؤسسات وهيكل السلطة وشبكات العدالة العرفية والمحلية. وهذه النهج المنطلقة من القاعدة تتسم بأهمية خاصة في السياقات التي يكون فيها نطاق آليات العدالة الرسمية محدودا.

٨١ - ويجب أن تكون تدخلات بناء السلام مناسبة للسياق وأن تركز تركيزا كافيا على المؤسسات، ولا سيما على المستوى المحلي، وأن تعتمد لفترات طويلة منظورات تدرك أن التعامل القصير الأجل مع الجهات الفاعلة المحلية يمكن أن يفني بأغراض طويلة الأجل. ويمكن إيلاء الأولوية للأماكن التي تكون فيها الاحتياجات أكثر وضوحًا، مثل المناطق الريفية النائية. ويتطلب ضمان الأمن يوميا وعلى المدى الطويل النظر في الروابط بين المساءلة والشفافية والمشاركة.

٨٢ - وعلى الرغم من توافر أدلة قوية على الأثر الإيجابي لمشاركة المرأة في بناء السلام، بصفتها صانعة للقرار ومستفيدة منه على السواء، فإن دورها لا يزال محدودا. وقد تعوق المعايير الأبوية المشاركة، مما يعيق نُهج العدالة والأمن المنطلقة من القاعدة. ويمكن أن تؤدي مشاركة ضابطات الشرطة والقاضيات المدربات إلى رفع نسبة الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات مع تعزيز المساءلة والحفاظ على السلام. ويمكن بذل الجهود لتعزيز توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في قطاعي الأمن والعدالة.

### النهج الجديدة للعدالة الشاملة للجميع

٨٣ - شددت اللجنة على أن النهج الجديدة للعدالة الشاملة للجميع تؤكد الدور الهام للعمل السياسي والمؤسسات والمجتمع في بناء الدولة. وانعدام العدالة هو من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع النزاعات العنيفة.

٨٤ - وينبغي أن تشمل نظم العدالة الوساطة في المنازعات وتسويتها والمصالحة ولأم الجراح لجميع الأطراف المتضررة. وفي حال وجود هذه الآليات الرسمية، فإن مكان انعدام اليقين القانوني قد تظل موجودة. فقد لا يشارك القضاء بشكل استباقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بعض السياقات. وفي حالات أخرى، مثل المناطق الريفية النائية، قد تكون الإجراءات القضائية محدودة أو معدومة، أو قد يستغرق الانتهاء منها وقتًا طويلاً.

٨٥ - ويمكن أن تكون مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال النهج التنظيمية، مفيدة جدا في تعزيز الوصول إلى العدالة والأمن. وثمة حاجة إلى التركيز على العمل التعاوني ومراعاة المعوقات التي قد تواجهها العديد من المنظمات، وخاصة المنظمات النسائية، في المشاركة في المنتديات العامة. وقد يكون من المفيد اتخاذ تدابير خاصة لضمان نسبة أعلى من النساء في المناصب التي تُشغل بالانتخاب، وذلك إلى جانب النهج المراعية للمنظور الجنساني في صنع السياسات العامة.

٨٦ - وينبغي إعطاء أولوية للتمويل الذي يهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة وبناء قدرات المجتمع المدني. وينبغي أن تتواءم النظم المالية وآليات التمويل الحالية بشكل أفضل مع العمليات المؤسسية المختلطة لبناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع. أما النهج المختلطة، فهي النهج التي تشارك فيها جهات فاعلة من الدول وغير الدول في شراكات تجمع بين الأساليب الحديثة والتقليدية للتنظيم الاجتماعي، وحل المشاكل بالطرق الرسمية وغير الرسمية.

٨٧ - وقد تتسم الشفافية والمساءلة في مجال المالية العامة بأهمية خاصة في سياقات ما بعد النزاع باعتبارها من ضوابط الجرائم وحالات الفساد، التي قد تصبح، لولا ذلك، راسخة في مؤسسات سيادة القانون، مثل الشرطة، وتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وإن تزويد الجمهور بمعلومات أساسية عن الميزانية، مثل البيانات السابقة للميزانية ومقترحات الميزانية التنفيذية والميزانيات المعتمدة وتقرير مراجعة الحسابات في الوقت المناسب يمكن أن يمكن الفئات الضعيفة من العمل كجهات رقابة مالية. وإن إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإيرادات والإنفاق على نطاق مختلف القطاعات ومجالات الخدمات والمجموعات السكانية والمؤسسات، بما في ذلك تمويل الأحزاب السياسية، يمكن تعزيزها، لا سيما على المستويات دون الوطنية.

### تعزيز أوجه التآزر مع لجنة بناء السلام

٨٨ - شددت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٧٠ بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، على أهمية توثيق التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وأكدت من جديد الأهمية المحورية للتنمية في الحفاظ على السلام. ورحبت اللجنة بالاقترح المقدم من نائب رئيس المجلس، عمر هلال، بشأن استكشاف المبادرات والاجتماعات المشتركة وتبادل التوصيات والحالات القطرية بهدف زيادة تعزيز قدرات مؤسسات الدولة وإعادة إنشاء مؤسسات ونظم للحكومة والإدارة العامة ذات المصدقية في مرحلة ما بعد النزاع.

## هاء - تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة

### التحديات الراسخة في القطاع العام

٨٩ - اعترفت اللجنة بأن معظم تحديات القطاع العام التي تواجهها الحكومات في الوقت الحاضر شديدة الترابط وأن معظم السياسات العامة لها صلات بقضايا عالمية أوسع. وتوفر أهداف التنمية المستدامة فرصة للعمل عن وعي من أجل مواءمة السياسات المترابطة واتخاذ خطوات كبيرة نحو إيجاد حلول للمشاكل المعقدة. وقد تتسم إصلاحات القطاع العام التي تضرب بجذورها في مبادئ الحوكمة الفعالة بأهمية بالغة لتسريع وتيرة التقدم.

٩٠ - وبالرغم من النمو الكبير الذي شهدته العديد من القوى العاملة في القطاع العام من حيث الحجم ونطاق السلطة والولايات، فإنها لا تبدي أي استجابة ولا تولي اهتماما كافيا لمسائل الإدماج والاندماج ووضع السياسات السليمة والمهارات والكفاءات اللازمة لمعالجة تلك المسائل. وقد تشمل التحديات الأخرى انخفاض مستويات الأداء في بعض البلدان، وعدم كفاية الموارد المالية والأجور، والمعنويات السيئة والتغيب، من بين أمور أخرى.

٩١ - ومشيرة إلى المنطقة الأفريقية على سبيل المثال، لاحظت اللجنة أن الالتزام القوي بإنشاء مؤسسات فعالة وتعبئة الموارد المالية والدخول في شراكات متعددة أصحاب المصلحة أمر ضروري لإصلاح القطاع العام في العديد من البلدان. كما يعد امتلاك رؤية واستراتيجيات وبرامج لتطوير القدرات وربط خطط التنمية الوطنية بأهداف التنمية المستدامة من الأمور البالغة الأهمية. وبالمثل، يتعين تعزيز الرقابة على جميع المستويات. وينبغي إعطاء أولوية لتوفير التعويض العادل للقوى العاملة في القطاع العام واستكشاف استثمارات إضافية في الحكومة الإلكترونية.

٩٢ - وفي الوقت نفسه، شددت اللجنة على أن تيرة ودرجة شمول معظم المحاولات الحكومية لتحديث الخدمة العامة تختلفان اختلافًا كبيراً من بلد إلى آخر، وأن أفريقيا ليست استثناءً.

### الحكومة المستدامة الذكية كنموذج جديد للحكومة

٩٣ - أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٥، الذي أكدت فيه الجمعية على أن تنمية الموارد البشرية أمر حيوي في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وأقرت بالحاجة إلى إيجاد سبل جديدة للتعامل مع تنمية الموارد البشرية. ونوقشت مسألة الحكومة المستدامة الذكية باعتبارها نموذجاً للحكومة ظهر حديثاً يمكن أن يكون مفيداً في تصميم الإصلاحات المؤسسية لمواجهة هذه التحديات والتعجيل بتنفيذ الأهداف.

٩٤ - وتتوخى الحكومة المستدامة الذكية وضع تكنولوجيات جديدة من أجل صنع السياسات وتقديم الخدمات بصورة فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع. وفي حين أن التكنولوجيات مثل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وعملية صنع السياسات الخوارزمية، وإنترنت الأشياء وسجل البيانات الرقمية المحفوظة في شكل غير قابل للتحرير يمكن أن تكون أدوات قوية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فهي لا توفر حلاً لجميع المشاكل وقد تقوض الجهود المبذولة للحد من أوجه عدم المساواة أو حماية الحريات الأساسية. وبالتالي، تعتمد الحكومة المستدامة الذكية على وجود أطر قانونية وتنظيمية مناسبة تعزز الابتكار المبني على الأخلاقيات.

٩٥ - ويمكن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، لأغراض تحديد حالات الفساد والتصدي لها، باعتبارها عوامل تمكين للشفافية والمساءلة. ويعد جمع وتحليل البيانات الموثوقة وذات الصلة في الوقت المناسب أمراً مهماً أيضاً لصنع السياسات القائمة على الأدلة. وينبغي ترجمة البيانات المعقدة إلى أشكال سهلة الاستخدام يمكن أن يفهمها جمهور هو نفسه مخول للمساهمة في عمليات إنتاج البيانات. وإن الجهود الرامية إلى التعامل مع مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء شيخوخة القوى العاملة في القطاع العام يمكن أن تترافق مع جهود جذب عدد أكبر من الشباب إلى وظائف في الخدمة العامة.

٩٦ - ويتمثل دور الحكومة في إطار الحكومة المستدامة الذكية في تمكين الاتصال والتنفيذ الشاملين، بسبل منها منصات تبادل البيانات، وتبادل المعارف، وعمليات التبادل بين الأقران. كما من الأهمية بمكان تحقيق التنسيق على نطاق مختلف الولايات القضائية وقدرات الحكومة متعدد المستويات. ومن المهم اتباع نهج أخلاقية متوازنة للحكومة والخصوصية والشفافية، لا سيما في إدارة البيانات والأمن السيبراني. وثمة حاجة إلى مزيد من الجهود لسد الفجوات الرقمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري. وقد تتطلب هذه العوامل القيام بتحسين المهارات واكتساب مهارات جديدة في قطاعات مختلفة على المدى الطويل.

٩٧ - ولاحظت اللجنة أن المهارات الجديدة التي تنطوي عليها الحكومة المستدامة الذكية تشمل أيضاً البراغمية والتوجه نحو المستقبل ونمط التفكير التحليلي والابتكاري والطويل الأجل، والتعاون، وروح القيادة، والتعاطف. وهي تشمل أيضاً التفكير النقدي، الذي ينطوي على تحليل الأسباب الجذرية والتشكيك في نظم المعتقدات الراسخة، والتفكير المرن، والتفكير الاستراتيجي، والتفكير التصميمي، ومهارات التفاوض، والذكاء العاطفي. ويتعين على الحكومات النظر في إمكانية الاستثمار في توفير تدريب

مستمر للقوى العاملة في القطاع العام في هذه المجالات. ويتعين على لجان الخدمة المدنية وكليات ومعاهد الإدارة العامة النظر في إمكانية إدراج تنمية المهارات ذات الصلة في برامج التدريب.

٩٨ - وأكدت اللجنة أن نموذج الحوكمة المستدامة الذكية يُقترح كطريقة إضافية للنظر في دور القطاع العام، وذلك إلى جانب نماذج الحوكمة الأخرى المعمول بها مثل الإدارة العامة التقليدية (ستينيات القرن العشرين) والإدارة العامة الجديدة (ثمانينات القرن العشرين) والحوكمة العامة الجديدة (مطلع القرن الحادي والعشرين).

## واو - تعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني

### الحاجة الملحة إلى الإدارة المالية السليمة والذكية

٩٩ - وافقت اللجنة على أن خطة عام ٢٠٣٠ قد ولدت طلبات جديدة على نظم وسياسات للإدارة المالية تكون متكاملة وتتسم بالكفاءة والفعالية. ويتعين وضع مبادئ توجيهية بشأن ربط عمليات الميزنة بالغايات ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة، وبشأن إدماجها في خطط وبرامج التنمية الوطنية. وتتطلب المسائل التي قد تقوض تنفيذ الأهداف، مثل حالات الخروج عن الميزانية، مزيداً من الدراسة. ويجب أن تتوفر لدى الحكومات رؤية مالية واضحة وحسنة التكوين وطويلة الأجل. ويتعين عليها توفير منصة موحدة تصب فيها جميع تدخلات الجهات المانحة.

١٠٠ - وتتطلب الإدارة الضريبية والمالية العامة السليمة على الصعيد الوطني تدابير مثل تولي المسؤولية الكاملة عن التدفقات المحلية والدولية وربطها بأهداف التنمية المستدامة والسياسات والأولويات الوطنية؛ والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والفساد؛ وتعزيز الشفافية المالية من خلال عمليات الميزنة المفتوحة والتعاونية؛ وتعزيز المساءلة والرقابة من خلال بناء قدرات السلطة القضائية ومؤسسات مراجعة الحسابات والسلطات الجمركية والبنك المركزي؛ وتعزيز الميزنة القائمة على المشاركة والأداء؛ وتشجيع تحقيق اللامركزية المالية المناسبة.

### إشراك الجهات صاحبة المصلحة في عملية الميزنة القائمة على المشاركة

١٠١ - أكدت اللجنة أن الميزنة القائمة على المشاركة تتيح للهيئات العامة معرفة احتياجات الجهات صاحبة المصلحة، مما يجعل الإنفاق العام أكثر تلبية للاحتياجات. وأنها تمكن المواطنين من التأثير على تخصيص الموارد العامة. وأنها تعزز الشفافية والمساءلة للمساعدة في كبح الفساد. وقد تسهم أيضاً في تعزيز التربية المدنية والديمقراطية القائمة على المشاركة وثقة الجمهور. وينبغي استخدامها بدرجة أكبر، لا سيما على المستويات دون الوطنية.

١٠٢ - وتتطلب الميزنة القائمة على المشاركة آليات رصد قوية وعملية مثل التقارير الفصلية التي تقدمها الحكومات إلى الهيئات التشريعية الوطنية ودون الوطنية. كما تتطلب بذل الجهود لزيادة عدد الجهات صاحبة المصلحة والحفاظ على مشاركتها مع مرور الوقت. ومع ذلك، فقد تنشأ عنها أيضاً مخاطر ازدياد التكاليف الإدارية وهيمنة المجموعات ذات المصالح الخاصة، لا سيما على المستوى المحلي حيث قد تكون القدرات الإدارية والحوافز للمشاركة العامة محدودة.

١٠٣ - ويمكن أن تكون الميزنة القائمة على الأداء التي تجمع بين معلومات الأداء والتمويل والنتائج مفيدة في تعزيز شفافية الميزانية، وضمان الإدارة المالية السليمة وتعزيز المساءلة. وقد تتطلب الميزنة الفعالة القائمة على الأداء إعادة تنظيم الإدارة العامة وعملية تقديم الخدمات، والربط بين التخطيط والميزنة وتنفيذ ورصد السياسات المتكاملة. ويجب تجنب عمليات التجميع الآلي والكتيف بشكل مفرط لميزانيات الأداء. وينبغي أن يرتبط التخطيط الاستراتيجي والميزنة ورصد الأداء بآليات متنسقة للمحاسبة ومراجعة الحسابات والرقابة.

١٠٤ - وعلى الرغم من أن وزارات المالية تؤدي دوراً حاسماً في جميع مراحل الميزنة، ينبغي التنويه بدور الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وينبغي تعزيز التعاون والشراكات بين وزارة المالية والخزانة والوحدات التحليلية المتخصصة التي تقدم المشورة في مجال السياسات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوحدات المعنية بتحقيق القيمة مقابل المال، ومعاهد السياسة المالية والمجالس الضريبية وهيئات الرقابة والبنوك الوطنية والجهات المنتجة للبيانات مثل المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات الفاعلة من غير الدول التي تشمل، في جملة أمور، القطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنظمات المهنية.

١٠٥ - وينبغي أيضاً تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في استعراضات الميزانية الوطنية، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية. ويتعين التشجيع على وضع ميزانية لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وينبغي إعطاء الأولوية للتربية المدنية.

### الشفافية والمساءلة في المالية العامة

١٠٦ - لا تزال الشفافية المالية في مهدها في العديد من البلدان النامية. وقد تتطلب، من بين جملة أمور، تقارير مالية ومحاسبية صحيحة، وتعميم معلومات مفهومة عن الميزانية على الجمهور في الوقت المناسب، وآلية متينة للرصد والرقابة، والمواءمة بين تقارير الميزانية والمحاسبة والمالية، وعلانية العملية برمتها. ومن الأهمية بمكان النظر في جودة وتوقيت المعلومات المقدمة وكيفية استخدامها من قبل الجهات صاحبة المصلحة لتعزيز فعالية الإدارة المالية العامة. ينبغي أن تُكمل الشفافية المالية بآليات وعمليات للمساءلة المالية.

١٠٧ - وتندرج شفافية الميزانية في صميم الشفافية المالية. وتتصل بمن يشارك في إعداد الميزانيات وتحديد الأولويات المالية؛ وتواتر عمليات مراجعة الحسابات؛ وموثوقية المواد المالية ووضوحها وسلامتها. وينبغي أن تشمل الشفافية الأموال الخارجة عن الميزانية، والنفقات الضريبية، والأنشطة شبه المالية، والالتزامات الطارئة والمقبلة، التي تتيح الإنفاق التقديري وتزيد من مخاطر الفساد.

١٠٨ - وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، يمكن تعزيز شفافية الميزانية والشمول والمشاركة من خلال دعم الجهود المبذولة لرصد اعتمادات الميزانية المخصصة لفئات محددة مثل النساء. فعلى سبيل المثال، ثمة منهجيات متاحة لرصد المخصصات المتعلقة بالهدف ٥ (المؤشر ٥-ج-١).

### اللامركزية المالية

١٠٩ - إن اللامركزية المالية، التي تعرّف بأنها تحويل سلطة تحصيل الإيرادات واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق والاقتراض على المستويات دون الوطنية، ترتبط بخفض العجز العام وخفض نسب النفقات إلى

الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة المساءلة ورأس المال الاجتماعي والمشاركة. وثمة ارتباط وثيق بين اللامركزية المالية والسياسية والإدارية. ويؤثر التحضر ونمو المدن أيضاً على درجة اللامركزية المالية وفعاليتها. ١١٠ - وتتسم اللامركزية المالية بأهمية خاصة بالنسبة إلى السلطات المحلية لأنها تؤدي دوراً مركزياً في تقديم الخدمات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، تعتمد اللامركزية المالية الفعالة على وجود حكومات قادرة على المستوى دون الوطني. وينبغي أن تُراعى في التحويلات الحكومية الدولية سلطة تقرير السياسات على المستوى دون الوطني.

١١١ - ولا توفر اللامركزية المالية حلاً لجميع المشاكل. ويوجد توافق في الآراء يكاد لا يذكر بشأن كيفية تخصيص الموارد على أفضل وجه. فقد تكون الإيرادات والاحتياجات من الموارد غير متوائمة. الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوء توترات عندما تكون قدرة الحكومات المحلية على تحصيل الإيرادات محدودة أو إذا كان تفويض الوظائف غير متوافق مع التفويض المالي. وفي بعض البلدان، تجاوزت الحكومات دون الوطنية في ما اقترضته من أموال المستوى المحدد في المبادئ التوجيهية المعمول بها، مما أجبر الحكومة المركزية على إنقاذها. وينبغي أن تتواءم اللامركزية المالية مع الاستعداد المؤسسي على المستوى دون الوطني.

#### تعزيز نظم الإدارة المالية من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة وتعبئة الموارد المحلية

١١٢ - إن تعزيز أنظمة الإدارة المالية العامة الوطنية والسياسات المالية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً فعالاً. وتتطلب التعبئة الفعالة للموارد المحلية النظر في جانبي الإيرادات والإنفاق في الميزانية.

١١٣ - وتتطلب التعبئة الفعالة للموارد المحلية استجابات تقنية وسياسية. ويستلزم ذلك تعزيز إدارة الإيرادات من خلال نظم ضريبية حديثة وتدرجية، وتحسين السياسة الضريبية، ووجود آليات فعالة لتحصيل الضرائب، وتوسيع الوعاء الضريبي، وكفالة شفافية النفقات العامة. وقد يكون بعض من هذه الإصلاحات ممكناً بفضل الرقمنة. وتعد القدرة المؤسسية وروح القيادة والسيطرة الفعالة على التدفقات المالية من محددات النجاح.

١١٤ - وأوصت اللجنة بأن تقوم البلدان بتحديد مصادر هذه التدفقات، وزيادة الوعي بشأن أنواعها وجسامتها ومخاطرها، وتحليل أسبابها ومحفزاتها، وإنشاء أطر متسقة لمكافحةها. وينبغي استعراض أسبابها والعوامل المسببة لها وهياكل الحوافز والديناميات التنظيمية الخاصة بها. وينبغي تعزيز أطر الرصد والمراقبة المتسقة القطاعية والمشاركة بين القطاعات على الصعيدين الوطني والدولي.

١١٥ - وتتطلب التعبئة الفعالة للموارد المحلية أيضاً الحد من التدفقات المالية غير المشروعة التي يمكن أن تؤدي إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وخفض إيرادات الضرائب، وتحويل الموارد عن الإنفاق العام، وتقليل رأس المال المتاح للاستثمار الخاص. وترتبط التدفقات المالية غير المشروعة أيضاً بالنشاط الإجرامي، الذي يقوض سيادة القانون. ويتطلب الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وجود مؤسسات قوية وقيادات ملتزمة. وينبغي تدعيم آليات الرقابة الوطنية مثل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والبرلمانات. وينبغي تعزيز التعاون الدولي والشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.



## أعمال اللجنة في المستقبل

١١٦ - ستواصل اللجنة مواءمة برنامج عملها مع الاحتياجات والأولويات التي يقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية المساهمة بفعالية في مداولاته ومساعدته في أداء وظائفه.

١١٧ - وفي دورتها التاسعة عشرة، ستتكب اللجنة على دراسة الموضوع الذي اعتمده المجلس لدورته لعام ٢٠٢٠ وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠ وستُعَدّ توصيات تتعلق بالسياسة العامة بشأن الحوكمة والجوانب المؤسسية لتلك المسألة. وستدعو اللجنة مرة أخرى البلدان المهتمة من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية إلى الدخول في حوار تفاعلي مع الخبراء بشأن الجوانب المؤسسية للهدف ١٦، مع مراعاة أوجه الترابط بين الهدف ١٦ وجميع أهداف التنمية المستدامة.

١١٨ - ووافقت اللجنة على أن مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٨، توفر إطارا شاملا مفيدا لعملها في المستقبل. وفي الدورة التاسعة عشرة، ستتوسع اللجنة في هذا الإطار مع التركيز على تطبيق المبادئ واستعراض النواتج.

١١٩ - ووافقت اللجنة كذلك على ضرورة إمعان النظر في جوانب معينة من هذه التحديات المؤسسية الواسعة. وقررت التركيز على المسائل المتعلقة بحكومة المستقبل وقواها العاملة في القطاع العام، وبناء المؤسسات لتعزيز مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها وإتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع، والتدريب والميزة في القطاع العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقررت اللجنة تشكيل أفرقة غير رسمية عاملة بين الدورات تعنى بهذه المواضيع، مع مراعاة الحاجة إلى تقديم تحليلات تقنية ومتخصصة وتقييمات وتوصيات بشأن السياسة العامة للاسترشاد بها في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٧٢/٣٥.

١٢٠ - وقررت اللجنة أيضا إبقاء أساليب عملها قيد الاستعراض، وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تعاونها مع الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس ولجنة بناء السلام وغيرها من عمليات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بهدف تعزيز الروابط وتوفير التوجيه للمجلس من أجل تكوين نظرة متكاملة.

## قائمة الوثائق

بند جدول الأعمال	
العنوان أو الوصف	
٢	جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2019/1)
٣	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بما الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز قدرات القطاع العام في عالم سريع التغير من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2019/2)
٣	ورقة غرفة اجتماعات عن تعزيز قدرات القطاع العام في المجالات الوظيفية الأساسية للإدارة: منظور أفريقي
٤	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بما الورقة المتخصصة المتعلقة بجوانب تمكين الناس في مجالى الحوكمة والإدارة العامة من أجل بناء مجتمعات متساوية وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين (E/C.16/2019/3)
٤	ورقة غرفة اجتماعات عن استخدام السجلات الضريبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
٤	مشروع مساهمة من اللجنة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩
٥	مذكرة من الأمانة العامة عن ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالممارسات والنتائج (E/C.16/2019/4)
٦	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بما الورقة المتخصصة المتعلقة ببناء المؤسسات لتعزيز إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة (E/C.16/2019/5)
٦	ورقة غرفة عن جمع الأموال وإنفاقها على نحو يتيح تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة على أفضل وجه
٧	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بما الورقة المتخصصة المتعلقة بتعزيز الإدارة المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني (E/C.16/2019/6)
٨	مذكرة من الأمانة العامة عن التقدم المحرز في الجوانب المؤسسية للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: الوصول إلى المعلومات والشفافية والمشاركة والمساءلة (E/C.16/2019/7)

